مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 01 / السنة: 2020 / ص ص: 636 ـ 652

العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر

The Relationship Between Local Development And Sustainable Development In Algeria

تاريخ الإرسال: 2019/10/13 تاريخ القبول: 2019/12/19

سعيدة بلهادي
مخبر الأمن في منطقة المتوسط:
إشكالية وحدة وتعدد المضامين
جامعة باتنة1- الجزائر
belhadisaida05@gmail.com
خيرة بن عبد العزيز (*)
جامعة باتنة1- الجزائر
Khaira.benabdelaziz@univ-batna.dz

ملخص:

برز مفهوم التنمية المحلية من خلال الاتجاه الفكري التنموي، الذي يدعو للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال كافة العناصر الاقتصادية المرتبطة بالعملية التنموية في بعدها المادي. ثم اتسع المفهوم أكثر بالدعوة إلى مزيد من المشاركة "الديمقراطية التشاركية" نحو الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية لتأخذ بذلك التنمية المحلية بعدها الجديد تنظيميا واجتماعيا سعيا لتحقيق تنمية متكاملة وشاملة يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب والحفاظ على نظام بيئي متوازن ضمانا لحق الأجيال القادمة في التنمية وذلك في إطار ما يسمى بالتنمية المحلية المستدامة، وهو ما تبنته الجزائر ضمن الإصلاحات التنموية المحلية التي خاضتها مواكبة منها لمتطلبات التنمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ التنمية المستدامة؛ التنمية المحلية المستدامة.

Abstract:

The concept of local development has emerged through the developmentalist intellectual trend calling for an optimal use of available resources and the exploitation of all economic factors related to the development process in its material dimension. Secondly, the concept has broadened by calling for more "participatory democratic" participation of formal and informal local actors in order for local development to take on this new organizational and social dimension, in order to ensure integrated and global development, while taking the preservation of exhaustible natural resources and the preservation of a balanced ecosystem guaranteeing the right of future generations in development, within the framework of so-called

(*)- المؤلف المُراسل.

sustainable local development, which Algeria has adopted in the context of local development reforms. that it has engaged in conforming to the requirements of modern development.

Keywords: *Local development; sustainable development; sustainable local development .*

مقدمة:

إن تحقيق أعلى مستويات الرفاه الاجتماعي الذي تنشده جميع الدول بمختلف إيديولوجياتها ومستوياتها التنموية، يمر بالضرورة عبر ركيزتي النمو ثم التنمية.

وإذا كان النمو يعني الاستخدام العقلاني الأمثل للموارد من أجل تحقيق المزيد من تراكم الثروة، فإن التنمية تعني التوزيع العادل لثمار النمو ليشمل كافة الفئات والقطاعات، ويوفر لها مستوى مقبولا من العيش والحصول على الخدمات الأساسية.

ولتحقيق البعدين السابق ذكرهما -أي النمو والتنمية- فإن المجال الجغرافي المحلي هو المسرح المفضل لتطبيقهما، فاستغلال الإمكانات المحلية المتاحة من عوامل الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال هو المدخل الطبيعي لتعظيم القيمة المضافة المرجوة، كما أن التوزيع العادل والشامل للقيمة المنجزة يجب أن يتم في المستويات المحلية وهو ما تسعى إليه التنمية المحلية في شقها الاقتصادي البحت.

ولكن ما معنى أن تتحقق التنمية بمعناها الاقتصادي ويرافق استغلال الإمكانات المتوفرة وخاصة الطبيعية منها وغير المتجددة نضوب واستنزاف مستمر، وتدمير للتوازن البيئي مما يرهن مستقبل الأجيال القادمة وحقها في حياة أفضل، ومن هنا جاء مفهوم التنمية المستدامة ليحقق التوازن المفقود بين تحقيق النمو والتنمية والرفاه الاجتماعي من جهة وحفظ حقوق الأجيال القادمة في نصيبها من الموارد الطبيعية وفي بيئة سليمة وصحية من جهة أخرى.

والجزائر وعلى غرار الكثير من الدول، حرصت في مخططاتها التنموية على التركيز في البداية على محاولة خلق الثروة في مختلف المناطق وإعادة توزيعها بشكل عادل لتصل ثمارها إلى جميع أنحاء البلاد، وقد حققت بذلك مستويات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، ولكن للأسف على حساب الاستنزاف المزمن للثروات الطبيعية والتدهور المستمر للبيئة، وهو ما دعا السلطات العمومية إلى مواكبة متطلبات التنمية الحديثة من خلال نماذج جديدة للتنمية ممثلة في التنمية المحلية

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المستدامة، باعتبارها ضرورة اقتصادية واجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها.

من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة أن تتناول إشكالية العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة من خلال التطرق إلى حالة الجزائر .

ولمقاربة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما هي حدود العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري: التنمية، التنمية المحلية، التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة.

المحور الثاني: واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

أولا: الجماعات المحلية كفاعل محلي في التنمية المحلية المستدامة بالجزائر.

ثانيا: المجتمع المدني كفاعل محلي في التنمية المحلية المستدامة بالجزائر.

ثالثا: القطاع الخاص كشريك محلي في التنمية المحلية المستدامة بالجزائر.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري: التنمية، التنمية المحلية، التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية وفق تعدد المداخل التي تفسر أسلوب العمل التنموي وأساليبه وغاياته.

أولا- مفهوم التنمية:

يرى " آرثودنهام" أن تنمية المجتمع نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الذاتية لأهالي المجتمع وينشر إلى أربع جوانب هامة في عملية التنمية:

- البرامج المخططة: الاهتمامات المشتركة لسكان المجتمع.
- دعم وتطوير الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.
- المساعدات الحكومة مادية كانت أو بشرية.
- تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة[1].

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

وعرفها عبدالله قسم السيد: بأنها المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه آخر أفضل منه يلقى فيه الفردكرامته كإنسان وتتوفر فيه كل متطلبات الحياة المادية والمعنوية لتجعل منه إنسانا حرا في تفكيره ومتحررا من كل القيود التي تجعله فردا مهمشا لا يعي ما حول

ويرى عالم الاجتماع"عاطف غيث" أن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[2].

ثانيا- مفهوم التنمية المحلية:

1- دلالة المفهوم: يصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العملية التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات المحلية والاسهام في تنميتها، وبما أن التنمية هي كل متكامل يهدف إلى تقوية مواهب المواطن وتعزيز حريته، والقضاء على التحديات التي تواجهه، وتسهيل الحصول على الحاجيات الأساسية وفق مشاريع مبرمجة واقعية تعمل على استشارته أو مشاركته في الإنجاز أو المحافظة عليها، وبالتالي فإن التنمية المحلية تمس كل القطاعات وتمس الإنسان بكل مكوناته المادية والروحية، وتمس المحيط بكل تفاعلاته[3].

بينما يعرفها د.فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بأن التنمية المحلية هي: " تلك العمليات التي توجد بين جهود الآهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي"[4].

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

2- النظريات المفسرة للتنمية المحلية: طرحت العديد من دراسات الفكر التنموي نظريات واتجاهات مفسرة لمضامين التنمية المحلية.وركز كل منها على جانب معين من جوانبها نذكر منها:

أ- التنمية المحلية وفق نظرية الدفع الخارجي:

أ-1- نظرية أقطاب النمو: "ل فرانسوا بيرو": حسب هذه النظرية، فالتنمية لا تظهر في كل مكان من نفس الوقت بل إنها تتجسد وفق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة، وتكون الآثار متفاوتة على الاقتصاد ككل وقد اعتمد فرانسوا بيرو على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كما حفز على النمو في مستوى المنطقة " القطب" من خلال علاقة المدخلات والمخرجات.ومع ذلك لم يبرز الدور الحقيقي للمواطن أو الموقع المحدد من خلال الموقع الجغرافي والاقتصادي من العملية التفاعلية والتراكمية لكوين " قطب النمو"[5].

أ-2- نظرية الانتشار الجغرافي أو الحيز ألابتكاري: تمثل هذه النظرية نموذجا يقوم على أن الابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب داخلها عبر وسائل أو قنوات للانتقال والانتشار بين المناطق ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم من حيث القدرة على النمو والاختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى ومن هنا فإن الابتكار ينتشر وينتقل تلقائيا[6].

ب- التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي: على اعتبار أن كل منطقة تتراكم فيها عوامل قوتها وضعفها ونتيجة للتطور الذي عرفه مفهوم المكان والمنطقة والتنمية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية منذ أوائل السبعينات بفضل الباحث الإيطالي "روبارت كابيللو" ومن خلال محاولة تفسير التنمية المحلية في هذا الإطار خطر اتجاهان:

الأول: مستمد من "أفرد مارشال"، والثاني مستمد من "شوبتير"، ويفسر الأول نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية. بينما يفسر الثاني النمو المحلي بقوة الابتكار وتفرعت في هذا الاتجاه عدة نظريات أهمها:

ب-1- نظرية المنطقة الصناعية من وجهة نظر المارشالية الجديدة: تولد المنطقة الصناعة وفورات خارجية محلية يكون من شأنها زيادة الإيرادات وخفض النفقات

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

وتحدث الوفورات بفعل نشاط صناعي عن طريق التقارب الجغرافي بين المنشآت المحلية[7].

ب-2- نظرية الكفاءة الديناميكية: تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولده المكان من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعية للمنشآت عبر الزمن وتتطلب رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون وتبادل المعارف والخبرات.

ب-3- نظرية التعلم الجماعي: حيث تنقسم هذه النظرية إلى تيارين كالآتي:

- الوسط الابتكاري: وتتعلق بالمنشآت الصغيرة حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة مما يزيد من إمكانية العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي.

- القرب المؤسسي: نقوم القدرة الابتكارية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسة وخاصة بإتقان شفرة السلوك للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[8].

ج- نظرية القاعدة الاقتصادية: تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق وحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره حسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول " لكود ليكور " : النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناطق شغل والذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي إلى التصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج وهذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجات المحلية وكذا توسيع النمو.

وتقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى:

ج-1- النشاطات القاعدية: هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تسهر في خلق منصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل قطاع السياحة...إلخ.

ج-2- النشاطات الداخلية: هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجات الداخلية للمنطقة وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي في تطوير البلد بأكمله.

وبرزت في هذا الإطار عدة اتجاهات لتقسيم التنمية المحلية من أهمها نظرية التنمية من تحت والتي تقوم على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها فقد ظهرت هذه النظرية خلال السبعينات حيث تميزت هذه الفقرة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض المالية العمومية مما طرح بدائل جديدة تمثلت في البحث عن تنمية تعبر عن تضامن محلي ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلف بدوره تنمية اقتصادية[9].

ثالثا- مفهوم التنمية المستدامة:

1- دلالة المفهوم: ظهر مفهوم التنمية المستدامة في بداية السبعينات في دراسات معهد: " وورلد ووتش" حيث ركز أنصار هذا المفهوم على عدم وجود نموذج تنموي يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم.حيث يرى " جون بروهمان" أنه من الغريب أن كل النظريات التنموية المعاصرة الليبرالية والنيوليبرالية كانت تعتمد على الإستعمال الجائر للموارد الطبيعية خاصة في الدول النامية.

وفي مواجهة عملية التدمير واسعة النطاق للموارد البيئية والصراعات بين الجنوب والشمال وزيادة الرأي العام الدولي حول الانهيار البيئي فقد برزت مناهج بديلة لتنمية تركز على مراعاة البيئة وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.

ولعل أول التقارير والدراسات التي أشارت إلى ذلك الموضوع هو التقرير الصادر عن نادي روما 1972 بعنوان " قيود على النمو" والذي خلص إلى ضرورة تقييد الاستثمارات الأجنبية الرأسمالية عند حدود معينة، وبصفة عامة هناك حدثان قد أثارا قضية التنمية المستدامة على النطاق الدولي:

أ- مؤتمر استكهولم- والذي عقدته الأمم المتحدة في السويد 1972: وفي العشرين عاما التالية أجريت عمليات تقييم لمفهوم التنمية المستدامة خاصة من خلال القوى السياسية التي صاغت مؤتمر استكهولم خاصة مع ظهور حركات شعبية عامة مما ترتب عنه عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ب- مؤتمر ريوديجانيرو في البرازيل 1991: والذي عقدته الأمم المتحدة "مؤتمر الأرض" والذي ترتب عنه إبرام اتفاقيات دولية أهمها ما يسمى: ميثاق الأرض وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ الواجب احترامها من جانب الدول الأعضاء (178 رئيس دولة

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

وحكومة) بهدف تشجيع تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، كذلك صدر برنامج عمل تنفيذي تحت أجندة القرن الواحد والعشرين[10].

يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الانجليزي من معنى فكلمة - Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية "التنمية المستدامة".ويمكن أيضا أن نلجأ إلى كلمة "الدعم" للتعبير عن معاني هذا المفهوم.

فالتنمية المستدامة هي ما تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، والمعنى الأول لفعل (Sustain) باللغة الانجليزية هو: "دعم" أو "أيد" بالإضافة إلى المعنى استمر أي أنها تعني: "أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير ملوث وكذا مستوى كاف من المملكة في العلوم والتكنولوجيا حيث تتمكن الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة"[11].

أما **مفهوم التنمية المستدامة من منظور إسلامي:** فنجده من خلال مدلولها فيما يتضمنه القرآن الكريم فالله عز وجل خلق الأرض وجعلها صالحة لحياة الإنسان وسخر له موارده إذ يقول في كتابه الكريم: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (سورة الملك الآية 15)، ويقول عز وجل ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ (سورة الحجر الآية 19)، بمعنى أن المكونات تتواجد في البيئة حسب كميات متفاوتة وهذا التفاوت يلعب دورا في توازنها[12].

ومع اختلاف التعريفات المطروحة للتنمية المستدامة إلا أنها تجتمع في أربع نقاط أساسية:

- وهي التنمية المستدامة ظاهرة غير جلية أي أنها عملية تحويل من جيل لآخر.
- في مستوى القياس هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (محلي، إقليمي، عالمي).
- لها مجالات متعددة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاث مجالات على الأقل:

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

اقتصادية، بيئية، اجتماعية مع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات.

- التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة مع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه لا يمكن تقدير تلك الاحتياجات بطريقة موضوعية[13].

2- المداخل النظرية للتنمية المستدامة: أفرزت التحولات الحديثة في الفكر التنموي مداخل عديدة تناولت تفسير مضامين التنمية المستدامة انطلاقا من زوايا متعددة أبرزها اقتصادية، بيئية، اجتماعية.

أ- المداخل الداعية للأولوية الاقتصادية: وفق هذا الاتجاه فإن التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن (بيرس 1987).

كما تشير التنمية المستدامة الاقتصادية إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاثة: البيئي، الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية بين البدائل (باربير1987)[14].

و لعل أبرز المداخل في إطار هذا الاتجاه نجد:

أ-1- المداخل الداعية للأولوية البيئية: يشير بعض العلماء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي ولكن يجب تجنب التقنيات والنمو الذي يضر البيئة من أهم النظريات التي تهتم بالنواحي البيئية ونذكر منها نظرية GAVA لصاحبها "جيمس لوفلوك" مؤسس هذه النظرية: تعد الأرض جسما حيا ضخما قادرا على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي يعد جزءا منها.ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة، كما ترى GAVA أن المعايير الإيكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .وهذا من نواحي قصور هذه النظرية.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

أ-2- نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانيةEcology DEEP: تفترض هذه النظرية أولوية الطبيعة على الإنسان، حيث أن بعض الحركات الانجلوسكسونية هي من قامت بالترويج لهذا المبدأ الذي انتشر فيما بعد في كل من الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا.

ترفض هذه النظرية أي تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة، ولذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به واستنكاره .

أ-3- نظرية تعديل السوق: وهي نظرية اقتصادية ليبرالية ترى أن كل المظاهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي ف السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي، ومن هذا المنطلق عوملت النفايات وكذا كل الموارد التي كان ينظر إليها أنها متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة.

أ-4- نظرية الموارد الناضبة: قام الاقتصادي "هارول هوتلينغ" " بنشر دراسة حول اقتصاديات الموارد الناضبة"، ومن خلالها قام بناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكيفي للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل[15].

ب- المداخل الداعية للعدالة في توزيع الثروة: من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة والحروب والكوارث الطبيعية للسياسات الاقتصادية وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض ومن بين أهم هذه النظريات:

- نظرية التحيز الحضري: وضعها "ميخائيل ليشون" ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية: هل التنمية المستدامة أزمة ثقافية؟ أم أزمة بيئية؟ وفي ظل هذا يقول بروان ليستر أننا بحاجة إلى برمجة أخلاقية تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستدعية لتلبية الحاجات الإنسانية.

إن المشكلة كما تراها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير لها صدر سنة 1989 لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية بل تكسن في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى الدولة والمناطق متمثلة في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك[16].

من خلال ما سبق ذكره فإنه لا يمكن الأخذ بمدخل محدد لتفسير التنمية المستدامة وإنما تتفاعل كل المداخل مع بعضها البعض باعتبار الظاهرة ككل لايمكن فصلها فصلا مطلقا عن بعضها البعض.

المحور الثاني- واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر:

قبل التطرق لواقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر لا بد وأن نتناول المقصود بالتنمية المحلية المستدامة يمكن تعريفها: " إنّها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كلّ موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في فاعلا مهما في صناعة التغيير وخدمات الاستمرارية مع إشراك الإنسان المحلي"[17].

أولا- الجماعات المحلية كفاعل محلي في التنمية المستدامة في الجزائر:

تعد الجزائر من الدول التي أعطت الأولوية للتنمية المحلية، وذلك من خلال البرامج القطاعية والمخططات البلدية والولائية للتنمية والتي تمثل التعبير الصحيح عن احتياجات المحلية للسكان من خلال، تفعيل دور الجماعات المحلية في تنفيذ هذه البرامج على أرض الواقع عبر قانون البلدية رقم 90-08 وقانون الولاية رقم 90-09 الذي تم إلغاؤه بموجب القانون 11-10 بعد 20 سنة من التطبيق والذي حاول تطبيق أهم الإصلاحات التي دعا إليها رئيس الجمهورية، وكذا فتح المجال أمام المواطن لتقديم اقتراحاتهم، ومن أهمها تكريس مبدأ الديمقراطية المحلية والتشاركية تتمثل الجماعات المحلية في الإدارة المحلية والتي هي عبارة عن مجموعة الأجهزة الفنية والتنفيذية التي تتولى تدبير الشؤون والخدمات العامة، ذات الطابع المحلي وهي تمثيل للدولة والسلطة المركزية على هذا المستوى، حيث تضمن هذه الجماعات برامج وخدمات تتلاءم وخصوصيات البيئة المحلية وتأخذ بعين الاعتبار تطلعات وحاجات سكان الوحدة[18].

وطبقا للإصلاحات المخولة سواء في قانون البلدية رقم 11-10 أو قانون الولاية رقم 12-07 أعطيت صلاحيات واسعة للمبادرة بالمشاريع الإنمائية المحلية في إطار تحقيق التنمية المحلية المستدامة " فقد جاء في نص المادة 107 من قانون البلدية رقم 11-10 مايلي: يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها ، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية "(قانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية).

ورغم استقلالية مخططات التنمية المحلية عن السلطة المركزية إلا أنها تبقى مقيدة بأولوية برامج المخططات الوطنية مما يلغي لها صفة التنمية المحلية العلى مستوى القطب قي غياب لدور المواطن باعتبار التنمية عملية تفاعلية متكاملة مما أدى إلى عجز الجماعات المحلية عن توفير متطلبات التنمية المحلية المستدامة ويعود ذلك إلى:

- غياب الفاعلية التنظيمية سواء من المنتخبين المحليين أو المستشارين .
- غياب التمكين الفعلي للجماعات المحلية مما حال دون طرح الاحتياجات المجتمع المحلي.
- تهميش دور المواطن باعتباره الشريك الفعلي .

ترتبط التنمية المحلية المستدامة في الجزائر بطبيعة النظام المركزي الذي يحد من وضع إستراتيجية محلية لامركزية قادرة على تحقيق تنمية محلية تستغل كل الموارد المحلية المتاحة مع الحرص على الحفاظ على الموارد الناضبة وهي موازنة يصعب تجسيدها في غياب مشروع مجتمعي واعي تتظافر فيه جهود ومساعي القمة والقاعدة .

ثانيا- القطاع الخاص كشريك محلي في التنمية المستدامة في الجزائر:

إن إشراك القطاع الخاص ضمن سياسات التنمية المحلية المستدامة يواجه معضلة إمكانية الإقصاء الذي تقوم به المؤسسات الخاصة تجاه منافسيها بسبب النفوذ الذي قد تكتسبه نظير علاقتها الخاصة بأصحاب النفوذ في السلطة المحلية، الذي كثيرا ما يترتب عنه فساد إداري ومالي يقضيان على كل مبادرات التنمية المحمية والنوايا الحسنة للقيام بمشاريع التنمية المحلية (2006، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، وهو ما يتطلب توفير آليات تشريعية وتنفيذية تسمح بالرقابة الفعالة وترسيخ لمبادئ

EISSN: 2588-2368————————————ISSN: 2352-975X

الشفافية والمساواة والمنافسة الحرة.

وتعد الشراكة بين القطاع العام والخاص-نقصد بالقطاع العام عموما يشمل كل الهيئات الحكومية من وزارات ومديريات-وتعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات أهمية في تحقيق مشاريع التنمية المحلية المستدامة التي تسمح بتقديم خدمات البنى التحتية والخدمات الحكومية بشكل عام وبجودة عالية من خلال استخدام الموارد المالية للهيئات الحكومية والتكنولوجيا والكفاءات التي يمتلكها القطاع الخاص[19].

في الجزائر يعد القطاع الخاص فاعل محلي أصبح إدماجه أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجهات صائبةفمنحت هذه الآلية للشراكة مع القطاع الخاص فرصة حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد اتفاقيات التي تشمل الشراكة والتعاون الشرعي، وخلق أنماط من الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز، حتى يصبح تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص أكثر فعالية من الناحية التنموية، وبعيدا عن الصراع المجتمعي وتضارب المصالح، أو سيطرة جماعات المصالح، والجماعات الضاغطة والنفوذ[20].

وبالتالي فتح آفاق جديدة لتحقيق تنمية مستدامة محلية قادرة على خلق استقرار اجتماعي وتوفير مناخ استثماري اقتصادي يمكن من خلاله توفير فرص مبتكرة لتنمية محلية مستديمة.

ثالثا- المجتمع المدني كفاعل محلي في التنمية المستدامة في الجزائر:

إذا كان المجلس الشعبي البلدي هو قاعدة المشاركة في إدارة التنمية المحلية فإن قانون البلدية، أعطى إمكانية إشراك المواطنين في اللجان التي تشكلها المجلس وهي أهم قاعدة لتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تعني إشراك جميع فعاليات المجتمع المدني في كامل العملية التنموية من التخطيط والتنفيذ والمراقبة، فقدصاغ المشرع الجزائري آليات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية التي تضطلع بها المجالس المنتخبة أساسا، من خلال رسم ملامح الطابع الاستشاري إلا أنه لم يلزم اللجان البلدية والولاية بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة أو فعاليات المجتمع المدني من

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

أجل استشارتها أو حتى شخصيات فاعلة لاطلاعها أو لا على المشاريع التنموية وأخذ اقتراحاتها التي تهم المجتمع المحلي والتي يمكن تبنيها أو حتى فرضها حتى على سلطة الوصاية[21].

غير أن ذلك لا يعني غياب كلي لمشاركة المجتمع المدني فقد تساهم الحركة الجمعوية في الجزائر في بلورة نموذج غير رسمي يحتل موقعا في المشهد السياسي في الجزائر، من خلال عدة أشكال منها رفع مستوى الوعي المجتمعي وخاصة البيئي .

كما يساهم المجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دور الاتحادات والنقابات العمالية الخاصة في مختلف الأنشطة الاقتصادية لذا نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها المؤسسات الحكومية تستعين بآراء وتوجيهات من هذه الاتحادات المشاركة بها[22] .

إذا كانت التنمية المحلية تهدف أساسا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور الاتجاه المفسر للتنمية المستدامة عل أساس العدالة في توزيع الثروة والتي تنشأ عدالة قيمية لا مادية فحسب" فالعدالة الاجتماعية تهدف إلى التوفيق بين حاجات الإنسان وقدراته، وما يحتاج إليه وما قدمه للمجتمع، وإلى القضاء على الفوارق الاجتماعية بين الأفراد ن وتنظيم الموارد الاقتصادية المشتركة"[23] ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال فتح مجال التشاركية المحلية ورفع مستوى الوعي المجتمعي وتجسيد ثقافة القرب كمدخل أساسي لتنمية محلية مستدامة.

وعليه يمكن القول أن مشروع التنمية المحلية بمثابة مشروع تشاركي تتضافر فيه مختلف الفواعل سواء كان فاعل صانع للقرار أو فاعل اجتماعي أو اقتصادي حتى يتسنى تحقيق غايات التنمية المحلية المستدامة كأهداف إنجاز أو أهداف معنوية .

خاتمة:

مما سبق نستنتج أن العلاقة التكاميلة والتفاعلية بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة قد تزامن اتساعه مع تغير أدوار الدولة ليصبح الفاعل المحلي شريكا أساسيا في التأسيس لبنية محلية متينة تساهم في تحقيق تنمية شاملة، التي لا تقتصر فقط على إشباع الجانب المادي للإنسان بل لها مفهوم أوسع وأشمل فهي تهدف إلى ضمان الحياة الكريمة للفرد، لذا وجب التركيز على الرأسمال البشري الذي هو محور كل تنمية

ولا يمثل تهميشه وتغييبه إلا مؤشرا عميقا على فشل السياسات التنموية، ولا يتم ذلك إلا من خلال تجسيد مبادئ التنمية المستدامة بكل أبعادها، في إطار إرساء مبادئ الحكم الراشد وتحقيق تنمية محلية مستدامة.

إن واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وإن حقق بعض النتائج النسبية، فإنه يضل عاجزا عن تحقيق الغايات المسطرة لعدة أسباب نذكر منها تركيزه المفرط على التنمية الاقتصادية في جانبها المادي لاستدراك العجز المسجل في الهياكل القاعدية والبنية الصناعية المنشئة لمناصب الشغل، والالتفات المتأخر إلى قضايا البيئة وتداعياتها على التنمية، ومن أجل ربط مساري التنمية المحلية بالتنمية المستدامة في الجزائر واعتبارهما كلا متكاملا وغير قابل للتجزيء ولا يمكن تحقيق إحداها بعيدة عن الأخرى، فإننا نؤكد على التوصيات التالية:

- التكريس الفعلي لسياسة اللامركزية باعتبارها النهج الرئيس للتعبير عن الاحتياجات المحلية والضامن لاستقلالية الجماعات المحلية، وتوفير هوامش أكبر للفواعل المحلية من أجل مساهمة أكبر في تحقيق القيمة المضافة، في ظل وجود إرادة سياسية تعكس الرغبة في إحداث التغيير الجذري المقترن بالصرامة التنفيذية.

- ترسيخ مبدأ التمكين الذي يعطي للجماعات المحلية دورا فاعلا في إنعاش المشاريع التنموية .

- الدعوة إلى أنشاء مراصد محلية للتنمية، من مهامها:

- نشر الثقافة البيئية وتحسيس الفواعل المحليين بضرورة اقتران التنمية المحلية بالتنمية المستدامة،

- تطوير مهارات وقدرات أعضاء المجالس المنتخبة والإطارات المحلية المكلفة بإدارة التنمية المحلية،

- بناء استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار الاستغلال العقلاني للموارد المحلية المتاحة، وترشيد استخدام الموارد بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لخلق توازن محلي وإقليمي.

- توفير الإطار المؤسسي القانوني والتشريعي الرامي إلى استيعاب وتجسيد الفعالية التنظيمية بين مختلف الفواعل التنموية المحلية لتحقيق الكفاءة والفاعلية المطلوبتين.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- التوسع في تطبيق الحوكمة ووضع حد لتنامي ظاهرة الفساد في القطاع الخاص بالجزائر والذي يسعى لتحقيق فرص الربح على حساب التهديدات البيئية المتزايدة وتداعياتها الخطيرة على الصحة.

الهوامش والمراجع:

(1)- رشاد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2011، ص 80.

(2)- السعيد رشيدي، النمو السكاني وتحديات التنمية المجتمعية بالمدن الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد7، ديسمبر 2018 .

(3)- وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009-2010، ص 49.

(4)- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 17.

(5)- أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، الفيوم، 2013، ص ص 13-21.

(6)- إسراء جبريل رشاد مرعي، المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور إستراتيجية 2030، المركز العربي الديمقراطي، 10 أوت 2016.

(7)- مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 64.

(8)- حنان جابر حسن، إطار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للإدارة، .عدد فيفري 2011، ص 18، 19.

(9)- عبد الله حجاب، التنمية المحلية.، النظريات والاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جوان 2017، ص 361.

(10)- دليلة ناجة، التنمية المحلية في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة تكميلية لنيل الماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي، 2014-2015، ص 26.

(11)- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد، د..س.ن، ص 60.

EISSN: 2588-2368————————————ISSN: 2352-975X

(12)- مسعود البلي، المرجع السابق، ص 61.

(13)- دليلة ناجة، المرجع السابق، ص ص25-26

(14)- بغداد كربلائي، محمد حمداني، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، 2010، د.ص

(15)- سعيدي يحي، صورية شبني، نظريات التنمية المستدامة،

تم تصفح الموقع يوم 2019/01/08. https://bit.ly/2K3jp1D

(16)- كنزة الوزاني، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيلا لي بونعامة خميس مليانة، 2005-2004، ص ص 47-48.

(17)- عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، ديسمبر2012، ص 123 .

(18)- برابح محمد، مكانة الجماعات المحلية ف تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد شهر سبتمبر2017، ص63.

(19)- العابد لزهر، تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة – سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد3، العدد1، مارس2019، ص533.

(20)- مريم لعشاب، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية تحدي لصياغة المشروع التنموي المحلي (تنمية محلية تشاركية)، مجلة آفاق للعلوم، جانفي 2019، ص 300.

(21)- محمد الطاهر غزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص43-47 .

(22)- نظرة قماري ددوش"، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد1، العدد2، ص 110.

(23)- فاكية سقني، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في القانون العام غير منشورة، كلية الحقوق جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص85 .

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X